



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

## قطاع التجارة

رؤية الأردن: خارطة طريق الاقتصاد الأردني



## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

يقدم هذا تقرير آراء نخبة من المختصين والخبراء في **قطاع التجارة** تم التوافق عليها ضمن مجموعة من جلسات حوارية مركزة عقدها منتدى الاستراتيجيات الأردني، حيث قام المنتدى خلال الفترة الماضية بتنسيق الجهود وترتيب الجلسات الحوارية وتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازمين.

حيث يهدف هذا الجهد إلى تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه **قطاع التجارة** للسعي نحو تقديم حلول عملية من خلال مجموعة من المبادرات (المشاريع).

### **شكر وتقدير**

يعرب منتدى الاستراتيجيات الأردني عن بالغ شكره وتقديره لأعضاء فريق عمل **قطاع التجارة** لمساهماتهم القيمة في صياغة هذه الأفكار والمبادرات المقترحة، والتالية أسماؤهم:

### **قائد فريق العمل:**

1. معالي المهندس يعرب القضاة

### **محرر التقرير:**

2. الدكتور محمود الرفاعي

### **أعضاء فريق العمل (بالترتيب الأبجدي):**

3. سعادة السيد خليل الحاج توفيق

4. السيد عدي عرموطي

5. سعادة السيد عيسى مراد

6. السيد محمد عماوي

7. السيد وجدي القسوس

8. السيد وائل شقيرات

## جدول المحتوى

5.....	مقدمة
6.....	أداء القطاع خلال السنوات الخمس الماضية.....
10.....	أصحاب المصلحة للقطاع: الترابط والتقاطعات
11.....	التحليل الرباعي
12.....	الأهداف الاستراتيجية
13.....	المبادرات (المشاريع)

## 1. مقدمة

يعتبر الأردن أحد الاقتصادات الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى عكس الدول المجاورة له يفتقر الأردن إلى وفرة الموارد الطبيعية باستثناء البوتاس والفوسفات التي تعد من بين القطاعات الأساسية لديه، ويعتمد الأردن إلى حد كبير على الواردات مما يخلق فرصاً تنافسية للمصدرين من الخارج.

شهد القطاع التجاري والخدمي الأردني على مدى عقود طويلة تطوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني، كما يُعدّ من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، ويلعب دوراً رئيساً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، إضافة إلى مساهمته في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع دول العالم المختلفة والترويج لبيئة الأعمال والاستثمار من خلال إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لتسهيل التبادل التجاري.

ويُعتبر قطاع التجارة والخدمات من القطاعات الأكثر أهمية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (56.4%)، والمشغل الأكبر للعمالة الأردنية، وحسب بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فإن عدد المؤمن عليهم في القطاعات التجارية والخدمية يتجاوز (528) ألف عامل، يشكلون ما نسبته (42.17%) من إجمالي عدد العاملين المؤمن عليهم.

أما بالنسبة لحجم التجارة السلعية في المملكة فقد استورد الأردن في عام 2020 (12,235) مليون دينار من السلع مقارنة بصادرات بلغت قيمتها (5,044) مليون دينار، وتشمل فئات الاستيراد ما يلي: الوقود المعدني والنفط الخام والآلات الصناعية ومعدات النقل بما في ذلك السيارات والمعدات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات الغذائية والزراعية والمنسوجات والسلع المصنعة مثل منتجات المطاط والورق والكرتون والخيوط والمواد الكيميائية والملابس والأحذية، في حين شملت أهم فئات الصادرات في المملكة: المنسوجات والأسمدة والمستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية غير العضوية والبوتاس والفوسفات

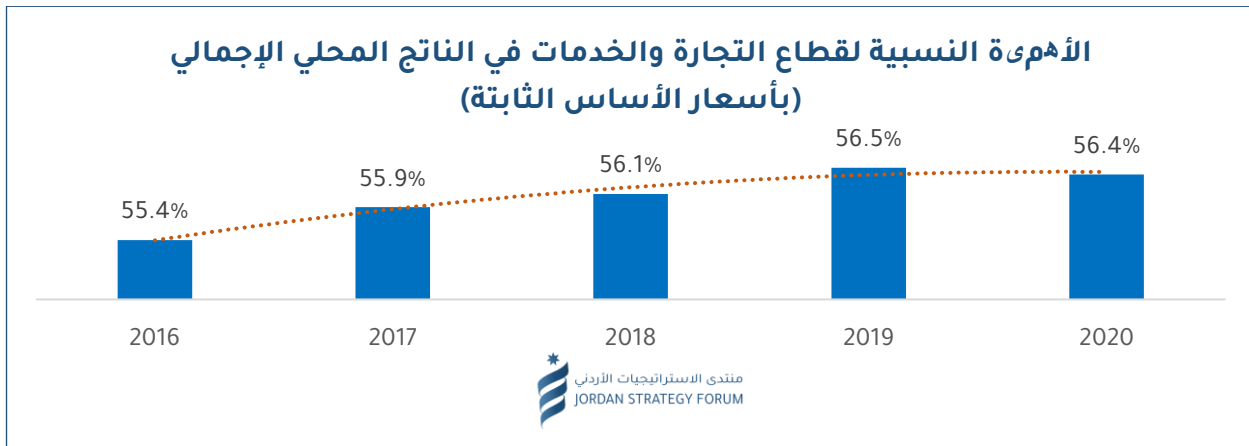
كما شملت الدول الرئيسية للواردات الأردنية كل من: المملكة العربية السعودية (14.6%) والصين (14.5%) والولايات المتحدة (6.6%) والإمارات العربية (6.0%) والمانيا (3.7%)، في حين شملت الدول الرئيسية للصادرات الأردنية كل من: الولايات المتحدة (26.7%) والسعودية (13.2%) والهند (12.7%) والعراق (7.7%) وفي عام 2020، تراجع الاقتصاد الأردني بسبب جائحة فيروس كورونا، مما أدى إلى انكماش اقتصادي، الأمر الذي دفع الحكومة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من انتشار الفيروس الأمر الذي حدّ من النشاط التجاري، وإلى زيادة البطالة، وتراجع أنشطة التصدير والاستيراد، فضلاً عن تراجع السياحة الوافدة.

## 2. أداء القطاع خلال السنوات الخمس الماضية

الأهمية النسبية لقطاع التجارة والخدمات في الاقتصاد الوطني (2016-2020):

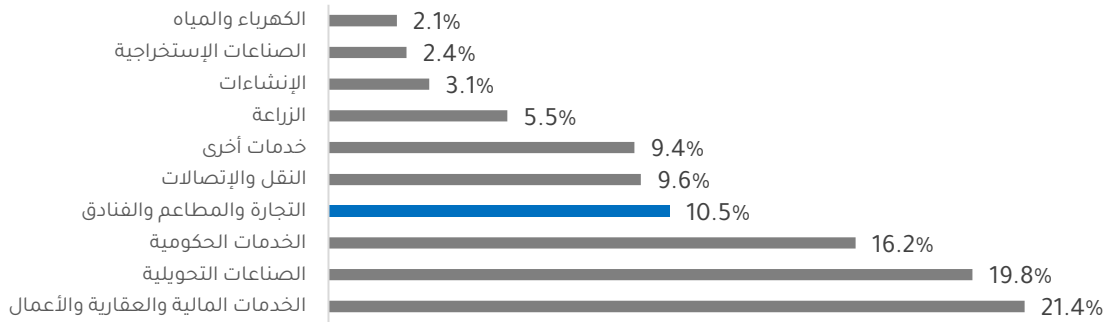
مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار الأساس الثابتة):

ارتفعت مساهمة القطاعات التجارية والخدمية للعام 2020 في الناتج المحلي الإجمالي إلى (56.4%) مقارنة بـ (55.4%) العام 2016، إلا أنها سجلت تراجعاً واضحاً مقارنة بالعام 2019 بنسبة (0.1%)، ويأتي هذا التراجع في ضوء حالة الإغلاق الاقتصادي التي تم تطابقها لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا بدءاً من منتصف شهر آذار 2020.



كما بلغت نسبة مساهمة القطاعات التجارية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 ما نسبته (56.4%)، مقابل (27.4%) مساهمة القطاعات الإنتاجية.

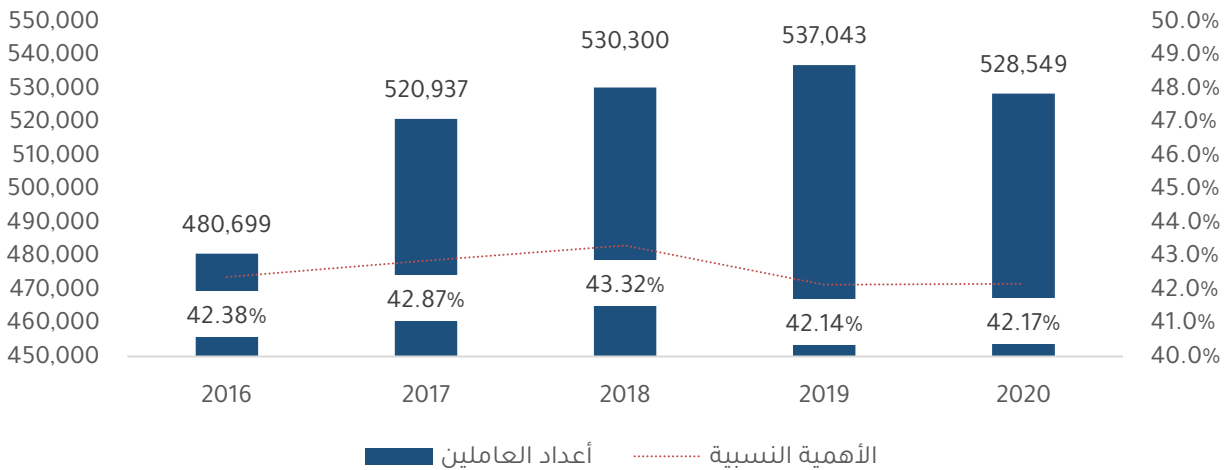
### الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض القطاعات



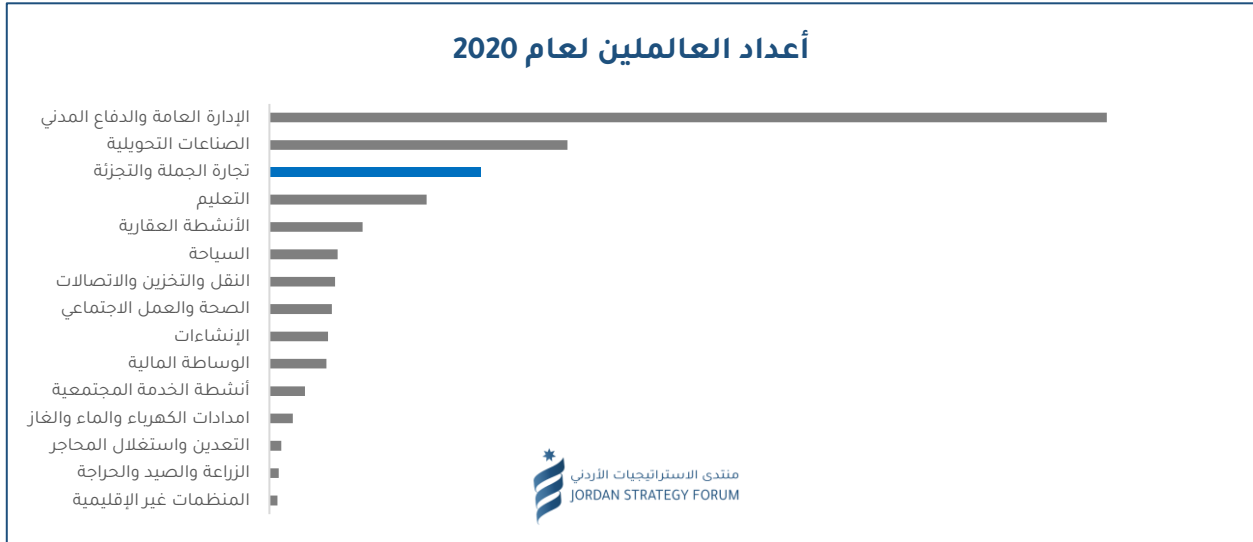
### مساهمة القطاع في تشغيل الايدي العاملة:

بالرغم من ارتفاع أعداد العاملين في القطاع للعام 2020 والبالغ (528.5) ألف عاملاً وعاملة مقارنة بـ (480.7) ألف عاملاً وعاملة للعام 2016، إلا أن معدل نمو أعداد العاملين بدأ بالتراجع منذ العام 2018 إلى أن سجلت نمواً سلباً في العام 2020 بلغ (-1.6%).

### الأهمية النسبية لقطاع التجارة والخدمات من جانب أعداد العاملين

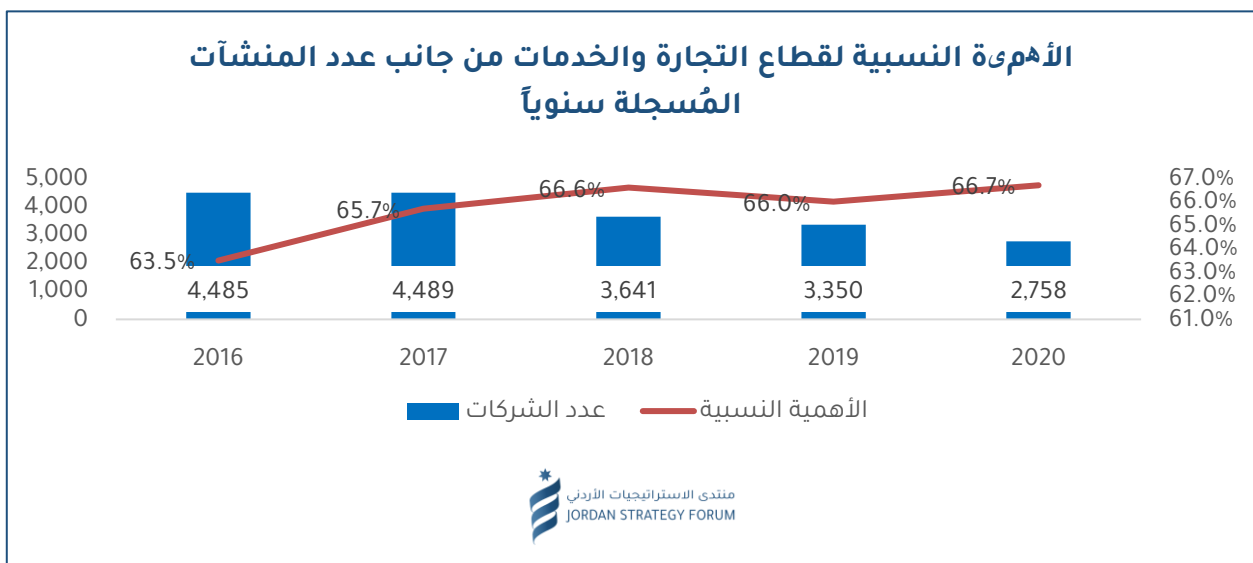


ومن الجدير بالذكر أنه وبسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا فقد انخفض أعداد العاملين في القطاع للعام 2020 بمقدار (8,494) عامل وعاملة عن أعدادهم في العام 2019، وذلك بالرغم من تساوي نسبتهم تقريباً إلى إجمالي أعداد العاملين المسجلين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لذات العامين عند (42.1%).



## حجم الاستثمار في القطاع:

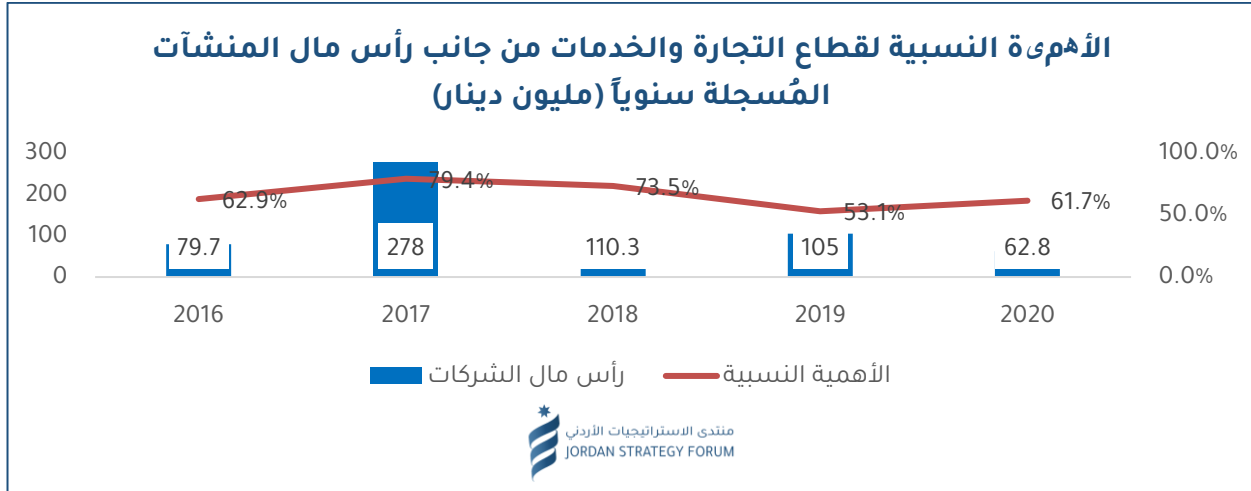
انخفض إجمالي عدد الشركات المُسجلة سنوياً في قطاع التجارة والخدمات والزراعة بالمملكة إلى (2,758) منشأة لسنة 2020 مقارنة مع (4,485) منشأة لسنة 2016، وقد سجل عدد الشركات في





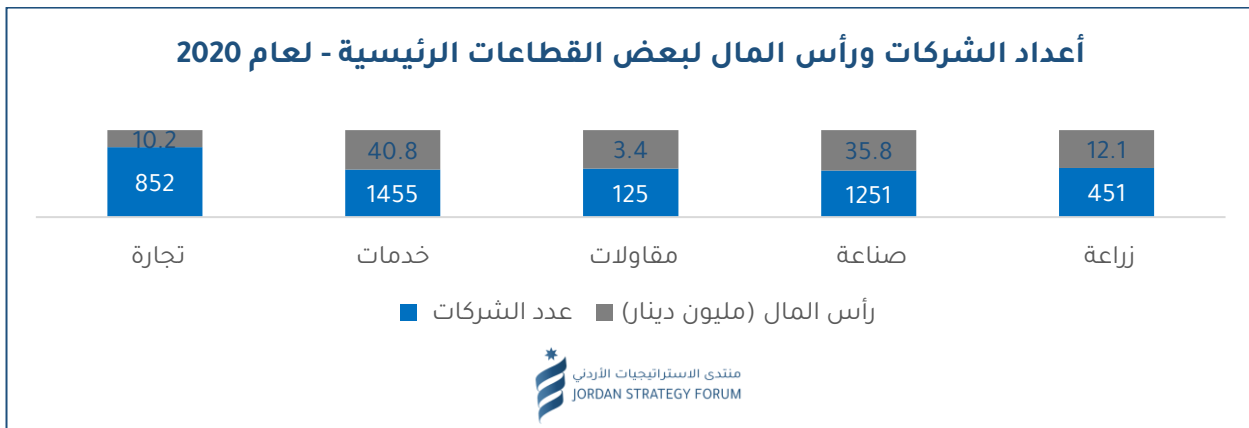
القطاع نمواً سالباً بنسبة (-17.7%) في العام 2020 مقارنة مع عام 2019 حيث انخفض عددها بمقدار (592) شركة.

كما بلغ عدد المنشآت المُسجلة في المملكة لسنة 2020 (4,134) منشأة، يعمل منها (2,758) منشأة في قطاع التجارة والخدمات والزراعة أي ما نسبته (67%) من إجمالي الشركات المُسجلة في المملكة لذات السنة.



وانخفض إجمالي عدد رأس مال الشركات المُسجلة سنوياً في قطاع التجارة والخدمات والزراعة بالمملكة إلى (62.8) مليون دينار لسنة 2020 مقارنة مع (79.7) مليون دينار لسنة 2016، وقد سجل رأس مال الشركات في القطاع نمواً سالباً بنسبة (-40.2%) في العام 2020 مقارنة مع عام 2019 حيث انخفض رأسمالها بمقدار (42.2) مليون دينار.

كما بلغ رأس مال المنشآت المُسجلة في المملكة لسنة 2020 (102) مليون دينار أردني، منها (62.8) مليون دينار في قطاع التجارة والخدمات والزراعة أي ما نسبته (62%) من إجمالي رأس مال الشركات المُسجلة في المملكة لذات السنة.



### 3. أصحاب المصلحة للقطاع: الترابط والتقاطعات

**أوجه التداخل مع القطاعات الأخرى - القطاعات التي قد يكون هناك تقاطع في عملها مع عمل القطاع:**

- قطاع الصناعة
- قطاع التعدين

**أوجه الترابط مع القطاعات الأخرى- القطاعات التي يمكن أن يكون هناك تعاون معها، حيث يمكن أن يكمل كل منهما الآخر - مؤثرة ومتأثرة:**

- قطاع النقل والخدمات اللوجستية
- قطاع الزراعة والأمن الغذائي
- قطاع السياحة

## 4. التحليل الرباعي والأهداف الاستراتيجية

أجري تحليل لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، لقطاع التجارة والخدمات الإلكترونية، ونتج عن هذا التحليل النقاط التالية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. يسمح الموقع الجغرافي المتميز للأردن بالدخول إلى الأسواق المهمة.</li> <li>2. يتمتع الأردن بعلاقات سياسية واقتصادية مميزة، وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية المتعددة مع الدول الأخرى وحرية التبادل التجاري.</li> <li>3. وجود قوى بشرية مؤهلة منافسة وذات خبرة متميزة في قطاع التجارة الإلكترونية والخدمات المساندة لقطاع التجارة.</li> <li>4. يتمتع الأردن بنسبة استخدام مرتفعة للإنترنت؛ والذي بدوره يعزز من عملية تنظيم التجارة الإلكترونية.</li> <li>5. يمكن الاعتماد على القطاع التجاري في استيعاب المزيد من الباحثين عن العمل؛ نظراً لما يتمتع به القطاع من فرص تشغيلية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1- الركود الاقتصادي الذي انعكس سلباً على القوة الشرائية لدى المواطنين.</li> <li>2- عدم استقرار التشريعات المتعلقة بيئة الأعمال وضعفها فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية.</li> <li>3- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتششت القطاع الخاص وخاصة في رسم السياسات واتخاذ القرارات.</li> <li>4- غياب التمويل المناسب وارتفاع كلف بدء الأعمال، إضافة لغياب الاستقرار الضريبي.</li> <li>5- محدودية الموارد المتاحة لدى الدولة بالمقارنة مع الدول الأخرى، سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية تتعلق بالبنية التحتية من حيث وجود الموانئ والمطارات والمناطق الحرة.</li> </ol>
الفرص	التهديدات
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الاستفادة والاستغلال الأمثل للتغيرات في الدول المجاورة سيعزز من مستوى التجارة المحلية في الأردن لتلبية احتياجاتهم الأساسية. (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن تمثل فرصة للقطاع)</li> <li>2. الاستفادة المثلى من ارتفاع نسبة الشباب بتحقيق أوسع في استخدام التجارة الإلكترونية من خلال خلق الشراكات بين الرياديين ورجال الأعمال والتجار الأردنيين.</li> <li>3. استغلال موقع الأردن الاستراتيجي ليكون مركز إقليمي للنقل والإمداد في المنطقة.</li> <li>4. الاستفادة من التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية حيث يملك القطاع البنية التحتية والقوى البشرية المؤهلة.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1- تقدم الدول المحيطة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات مع تراجع البيئة الاستثمارية في الأردن.</li> <li>2- غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتحديد في مجال السياسات والتشريعات الاقتصادية.</li> <li>3- مشاريع لوجستية دولية جديدة مثل طريق الحرير الصيني مع استبعاد الأردن منها سيققل من القدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.</li> <li>4- سيؤثر التقدم التكنولوجي والخدمات عبر الإنترنت على قدرة القطاع على تعيين موظفين جدد وسيواجه تهديداً من اللاعبين الدوليين الذين يتمتعون بمزايا سعرية وتكلفة أقل.</li> </ol>

## 5. الأهداف الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية
1. تطوير البنية التحتية من حيث قدرة الموانئ والتخزين وخطوط السكك الحديدية الممكنة.
2. التحول التام إلى الأتمتة في المعاملات والتخليص: واعتماد لوائح أكثر مرونة وعملية لدعم أنشطة التصدير (إعادة التصدير).
3. تنشيط استهداف الاستثمارات الإقليمية والدولية في خدمات التجارة والتي تستفيد من الموقع الجغرافي المميز للأردن.
4. تحقيق الامن الغذائي من خلال التكامل بين القطاع التجاري والزراعي والصناعي.

## 6. المبادرات (المشاريع)

ولتحقيق الاهداف الاستراتيجية، حُدِّت 13 مبادرة كل منها يسهم في تحقيق هدف استراتيجي معين:

المبادرات التي تخدم الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير البنية التحتية من حيث قدرة الموانئ والتخزين وخطوط السكك الحديدية الممكنة.

رقم المبادرة: 1-1
اسم المبادرة: زيادة القدرة الاستيعابية لعمليات إعادة التصدير.
ملخص عن المبادرة: إنشاء منطقة تخزينية إضافية لعمليات إعادة التصدير وإنشاء سكة قطارات لنقل البضائع ما بين المعابر الحدودية وميناء العقبة.
المخرجات المتوقعة للمبادرة: توفر البنية التحتية اللازمة لزيادة القدرة الاستيعابية لعمليات إعادة التصدير
نوع المبادرة: فرصة استثمارية، مشروع بنية تحتية
القطاعات ذات العلاقة: قطاع النقل

رقم المبادرة: 2-1
اسم المبادرة: تصنيف معتمد من دائرة مراقبة الشركات
شرح مختصر عن المبادرة: اعتماد تصنيف معتمد للشركات الأردنية لدى دائرة مراقبة الشركات ليُصار لاعتماده في السجلات التجارية ومعاملة الشركات كلٌ حسب التصنيف الخاص بهم. مع التركيز على كيفية الانتقال من مستوى إلى آخر
النتائج المتوقعة للمبادرة: تنظيم تسجيل الشركات
نوع المبادرة: اصلاح تشريعي
القطاعات ذات العلاقة: كل القطاعات

**المبادرات التي تخدم الهدف الاستراتيجي الثاني: التحول التام إلى الأتمتة في المعاملات والتخليص؛ واعتماد لوائح أكثر مرونة وعملية لدعم أنشطة التصدير (إعادة التصدير).**

<b>رقم المبادرة: 1-2</b>
<b>اسم المبادرة: تطبيق استراتيجية "المقارنات المرجعية"</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> تكمن المشكلة الأساسية في الأردن بضعف تنفيذ الخطط والمبادرات: حيث لا يزال الأردن متأخراً عن العديد من الاقتصادات النامية (المشابهة له من حيث الموارد والتحديات. مما يتطلب إجراء مقارنات مرجعية (معيارية) مع تلك الدول (المشابهة) من خلال بناء مؤشرات أداء رئيسية أو على أساس أفضل الممارسات العالمية لتكون بمثابة تقييم ومراجعة لمستوى التقدم لأهم المحاور الرئيسية المرتبطة بالتجارة مثل قوانين الاستثمار والتجارة وأداء القطاع العام.
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> تحسين أداء بعض المؤشرات الرئيسية المرتبطة بقطاع التجارة.
<b>نوع المبادرة:</b> إعادة هيكلة
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> كل القطاعات

<b>رقم المبادرة: 2-2</b>
<b>اسم المبادرة: انشاء اسطول نقل بحري للحاويات</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> ارتفاع أسعار الشحن الدولي ونقص عدد الحاويات المتوفرة يؤثر على قدرة المملكة على توفير المخزون الاستراتيجي الآمن للسلع الأساسية، سوف يعمل الاسطول على الحد من أي تهديد محتمل قد تتعرض له سلاسل التوريد، الامر الذي من شأنه ان يخفف من الأثر السلبي المباشر على المستوى المعيشي للمواطنين، وعلى اصحاب الاعمال.
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> تخفيض تكاليف الشحن والحد من مخاطر الازمات العالمية
<b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية، مشروع بنية تحتية
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> قطاع النقل

<b>رقم المبادرة: 3-2</b>
<b>اسم المبادرة: تعزيز قدرة الشركات الناشئة والصغيرة</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> تخفيض نسب الضمان الاجتماعي للشركات الناشئة والصغيرة لفترات معينة.
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> تعزيز مساهمة الشركات الناشئة والصغيرة في التنمية الاقتصادية.
<b>نوع المبادرة:</b> إعادة هيكلة
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> الحكومة / وزارة العمل / المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

## المبادرات التي تخدم الهدف الاستراتيجي الثالث: تنشيط استهداف الاستثمارات الإقليمية والدولية في خدمات التجارة والتي تستفيد من الموقع الجغرافي المميز للأردن.

<b>رقم المبادرة: 1-3</b>
<b>اسم المبادرة: تأسيس بيت الأردن للتصدير والاستيراد</b>
<p><b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> تأسيس شركة تجارية من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص لتحقيق:</p> <p>أ. التوسع في تغلغل المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية.</p> <p>ب. القيام بدراسة وتحليل الأسواق العالمية لتحديد الفرص المتاحة التي يمكن للأردن استغلالها.</p> <p>ج. الاستفادة من موقع العقبة ليكون بمثابة محور اقليمي لإعادة التصدير من خلال تشغيل مخزون من البضائع التي يمكن أن تستهدف الدول المجاورة.</p>
<p><b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b></p> <p>1- تقليص العجز التجاري</p> <p>2- تقليل البطالة من خلال زيادة فرص العمل عبر قطاعي الصناعة والتجارة والنقل.</p>
<p><b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية، مشروع بنية تحتية</p>
<p><b>القطاعات ذات العلاقة:</b> القطاع العام والخاص</p>

<b>رقم المبادرة: 2-3</b>
<b>اسم المبادرة: التوسع في إدراج شركات المساهمة العامة الأردنية في السوق الدولية.</b>
<p><b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> تمكين شركات المساهمة العامة (التي ساهمت في تطوير الاقتصاد المحلي) لتوسيع أنشطتها في الأسواق الخارجية من خلال الاستفادة من خبراتها الطويلة. مثل شركة الكهرباء الوطنية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة البترول الوطنية</p>
<p><b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b></p> <p>1- خلق فرص عمل</p> <p>2- إنشاء أسواق جديدة استراتيجياً</p> <p>3- دعم الاحتياطي الأجنبي بتدفق العملة الصعبة</p>
<p><b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية، مشروع بنية تحتية</p>
<p><b>القطاعات ذات العلاقة:</b> كل القطاعات</p>

<b>رقم المبادرة: 3-3</b>
--------------------------

<b>اسم المبادرة: تحويل الاردن الى منطقة اقتصادية خاصة</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> موقع الأردن الاستراتيجي الذي يمكن أن يستغل ليصبح الاردن مركز لإعادة التصدير والتراخيص الأول في المنطقة (HUB) ) وذلك من خلال إعطاء حوافز ضريبية وجمركية لكامل محافظات المملكة بدلا من انشاء مناطق تنمية ومناطق حرة متفرقة
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b>
1- تحويل الأردن الى مركز للتجارة الإقليمية 2- زيادة إيرادات الخزينة 3- توفير فرص عمل جديدة
<b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية، إعادة هيكلة
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> كل القطاعات

<b>رقم المبادرة: 4-3</b>
<b>اسم المبادرة: تعزيز دور السفارات في الخارج.</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> الاستفادة من دور السفارات الأردنية في الخارج والفرق المتواجدة في البلدان التي يتواجد بها سفارات للمملكة
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> زيادة التبادل التجاري
<b>نوع المبادرة:</b> اصلاح تنظيمي
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> قطاع التجارة والخدمات

<b>رقم المبادرة: 5-3</b>
<b>اسم المبادرة: منتج سياحي صحي</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> منتج يختص بالعلاج ويرتاده الناس والسياح للاستشفاء الطبيعي، معد لاستقبال الناقهين والمرضى وطالبي الاستشفاء وهو أيضا علاج للروح وتهديئة النفس من ضغوط الحياة اليومية التي يتعرض لها الإنسان لاستعادة لياقة الجسم، وإدارة الإجهاد، وراحة البال، والصحة والعافية، والبقاء في صحة جيدة، والاسترخاء، وإنقاص الوزن، والتخلص من السموم، والتمارين على المشي، وتناول الطعام بشكل جيد والشعور بالإلهام، يوفر مجموعة متنوعة وواسعة من التقنيات والخدمات التقليدية والحديثة بإشراف أطباء وممرضين مؤهلين في مناطق مؤهلة مثل عجلون والطفيلة والاعزاز.
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b>



<p>1- استقطاب استثمارات السياحة العلاجية 2- زيادة احتياطي المملكة من العملات الصعبة 3- توظيف عدد من الأردنيين المؤهلين</p>
<p><b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية</p>
<p><b>القطاعات ذات العلاقة:</b> قطاع السياحة / قطاع النقل</p>

<p><b>رقم المبادرة:</b> 6-3</p>
<p><b>اسم المبادرة:</b> برنامج استثماري</p>
<p><b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> خلق برنامج استثماري متكامل للشركات الأجنبية</p>
<p><b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> زيادة حجم الاستثمار الأجنبي</p>
<p><b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية</p>
<p><b>القطاعات ذات العلاقة:</b> كل القطاعات</p>

**المبادرات التي تخدم الهدف الاستراتيجي الرابع: تحقيق الامن الغذائي من خلال التكامل بين القطاع التجاري والزراعي والصناعي.**

رقم المبادرة: 1-4
<b>اسم المبادرة: مصنع للخضار المجمدة ومركزات البندورة</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> انشاء مصانع اردنية بعلامات تجارية عالمية لاستيعاب فائض المنتجات الزراعية الموسمية وتخزينها لتحقيق المخزون الاستراتيجي
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> مخزون استراتيجي من المنتجات الزراعية المحلية
<b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> قطاع الزراعة

رقم المبادرة: 2-4
<b>اسم المبادرة: تربية الجمبري</b>
<b>شرح مختصر عن المبادرة:</b> تأسيس مزارع لتربية الجمبري للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض نظراً لزيادة الطلب المحلي والعالمي
<b>النتائج المتوقعة للمبادرة:</b> المساهمة في تحقيق الامن الغذائي
<b>نوع المبادرة:</b> فرصة استثمارية
<b>القطاعات ذات العلاقة:</b> قطاع الزراعة

## 7. التوصيات

لتجاوز الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني من تداعيات جائحة كورونا، يتطلب من الجهات الرسمية اتخاذ إجراءات وخطوات اقتصادية غير مسبوقه بحيث تكون مُحفزة ومُشجّعة تُعيد الثقة بالاقتصاد الوطني وقطاعاته الاقتصادية وخاصة قطاع التجارة والخدمات الأكثر تضرراً، والوصول الى مرحله التعافي الاقتصادي والعودة الى النشاط الاقتصادي كما كان قبل جائحة كورونا، حيث بدأ قطاع التجارة الخارجية بالمملكة فعلياً بجني ثمار تلك الإجراءات، ونلمس ذلك من خلال تحسّن مؤشرات أداء التجارة الخارجية بشقيها في منتصف العام 2021، مقارنة بذات الفترة للعامين 2019 و 2020 . وقدم القطاع التجاري والخدمي للجهات الرسمية خلال فترة جائحة كورونا العديد من المُطالبات التي ترافقت مع تطورات الوضع الوبائي والإجراءات الحكومية المُتخذة، وهدفت تلك المُطالبات إلى تذييل التحديات العامة التي تواجه القطاع التجاري والخدمي التي عمّقتها الجائحة .

وبالاعتماد على نتائج التحليل الواردة في التقرير نوصي بما يلي :

1. إيجاد تشريع ملائم ومناسب لتنظيم آليات التجارة الالكترونية، بالتشارك والتنسيق مع القطاع التجاري لتنظيم هذا النوع من التجارة.
2. تحفيز الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي في خدمات التجارة والتي تستفيد من الموقع الجغرافي المميز للأردن من خلال قانون استثمار عصري يشجع الاستثمارات في القطاع.
3. التكامل بين القطاع التجاري والزراعي والصناعي لتحقيق الامن الغذائي.
4. تخفيض الكلف التشغيلية من خلال إعادة النظر في النسب الضريبية والجمركية، وذلك بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات إلى (8%) على كافة السلع والبضائع والخدمات، وتوحيد نسبة الرسوم الجمركية المستوفاة على جميع السلع والبضائع المستوردة من خارج المملكة إلى (5%)، وإلغاء بدل الخدمات الجمركية المفروضة على المستوردات .
5. العمل على فتح أسواق جديدة، وإعادة النظر بقرار وقف الاستيراد من سوريا خاصة في هذا الوقت الذي يشهد فيه العالم ارتفاعاً كبيراً في كلف الشحن.



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)

[www.jsf.org](http://www.jsf.org)  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan